بانتظار اجتماع «أوبك» المرتقب

أسعار النفط تحت وطأة تفشي فيروس «كورونا»

دفع انتشار فيروس «كورونا» المستجد (كوفيد – 19) عالميا أسعار النفط لتهوي إلى أدنى مستوياتها في أكثر من عام خلال تداولات وسط تأجج المخاوف من تأثر الطلب على الطاقة بفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي جراء الفيروس.

وسجل خام (برنت) والخام الأمريكي غرب تكساس في التداولات الأخيرة أدنى إقفال لكل منها منذ ديسمبر 2018 إذ بلغ خام برنت تسليم أبريل 52.50 دولار للبرميل في حين بلغ الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 76.44 دولار عند التسوية.

وتوقع تقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية تراجع الطلب العالمي على النفط في الربع الأول من عام 2020 للمرة الأولى منذ الأزمة المالية العالمية عامي 2008 و2009 نظرا إلى تفشي الفيروس عالميا مبينا أن عواقب (كوفيد – 19) بالنسبة للطلب العالمي على النفط ستكون كبيرة.

ويأتي ذلك في ضوء رفع منظمة الصحة العالمية يوم الجمعة الماضي درجة التأهب للخطر من الفيروس إلى "مرتفع جدا" إثر انتشاره السريع في دول متفرقة من العالم.

وتتجه الأنظار إلى المؤتمر الوزاري الاستثنائي ال178 لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) والاجتماع الوزاري الثامن لتحالف (أوبك +) المقررين يومي الخميس والجمعة المقبلين على التوالي في العاصمة النمساوية فيينا.

ومن شأن أي تخفيض إضافي يقره اجتماع (أوبك +) المرتقب أن يسهم في إعادة التوازن لأسواق النفط العالمية ودعم استقرار الأسعار والحد من انخفاضها. وكان تحالف (أوبك +) الذي يضم 24 دولة منتجة من داخل (أوبك) وآخرين مستقلين بقيادة روسيا قد اتفقوا خلال آخر اجتماع لهم في 6 ديسمبر الماضي على زيادة حجم خفض الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا ليصبح بذلك الخفض الاجمالي المقرر 7.1 مليون برميل يوميا اعتبارا من بداية العام الحالي وحتى نهاية مارس 2020.

في السياق توقع خبراء نفطيون أن تدور أسعار النفط خلال العام الجاري بين 50 و 60 دولارا للبرميل موضحين أن مخرجات وقرارات اجتماع (أوبك +) المقبل ستعتمد على تقدير مدى انتشار فيروس «كورونا» المستجد وإمكانية احتوائه.

وقال الخبير النفطي أحمد حسن كرم إن أحد أسباب انخفاض أسعار النفط هو الاكتفاء الذاتي للاقتصاد الأمريكي من إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة وانتشار فيروس كورونا المستجد.

وأوضح كرم أن الأسواق النفطية حاليا باتت تتأثر بشكل كبير بالعوامل الاقتصادية ومستويات النمو للدول المستهلكة والصناعية لاسيما الصين وأمريكا لافتا إلى أن الحرب التجارية بين واشنطن وبكين هي المحرك الرئيسي للاسواق النفطية وأسعار النفط.

ورأى أن قرارات (أوبك +) بخفض الانتاج من شأنها أن تخلق حالة من التوازن في الأسواق النفطية وتحد من انخفاض الأسعار. وذكر أن اجتماع (أوبك +) المقبل سيراجع حالة الأسواق العالمية الاقتصادية والنفطية وبعدها سيتم اتخاذ قرار بكمية الخفض التي من شأنها أن تعيد أسعار النفط إلى المستويات المطلوبة متوقعا أن تدور أسعار النفط في 2020 بين 50 و60 دولارا للبرميل.

من جانبه قال أستاذ هندسة البترول بجامعة الكويت الدكتور أحمد الكوح إن أسعار النفط شهدت خلال الأسبوع الماضي أسوأ أداء أسبوعي منذ عام 2008 لافتا إلى أن هناك هبوطا قويا في الطلب نظرا إلى توقف الكثير من المنشآت في الصين التي تعتبر أكبر مستورد للنفط في العالم.

وأشاد الكوح بجهود (أوبك) و(أوبك +) إذ ساهمت في خلق حالة من الاستقرار في الأسواق النفطية لأنها تنتج نحو 40 في المئة من إنتاج النفط العالمي.

وأوضح أنه في حالة انخفاض أسعار النفط تتجه الأنظار إلى (أوبك +) لزيادة نسب خفض الإنتاج مبينا أن هناك توقعات تشير إلى احتمال خفض بواقع مليون برميل إضافي فوق التخفيض الحالي البالغ 1.7 مليون برميل. وشدد على أهمية توقيت اجتماع (أوبك بلس) يوم الجمعة المقبل لافتا إلى أن استمرار انخفاض أسعار النفط سيؤثر على الاقتصاد العالمي ككل إذ أن النفط "يقع في صلب هذا الاقتصاد".

من ناحيته قال الخبير النفطي الدكتور عبدالسميع بهبهاني إن أسعار النفط فقدت نحو 15 دولارا منذ يناير الماضي إذ بلغ سعر البرميل 70 دولارا مطلع يناير ثم انخفض في فبراير إلى منتصف الخمسينيات. وعزا بهبهاني ارتفاع أسعار النفط في شهر يناير الماضي إلى انتهاء الحرب التجارية بين أمريكا والصين فضلا عن التوترات الجيوسياسية في المنطقة.

وذكر أن الاقتصاد العالمي يتأثر بأوضاع الصين الاقتصادية إذ تسهم على حد وصفه "بثلثي الاقتصاد العالمي" مشيرا إلى تأثر الاقتصاد الصيني ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم سلبا على خلفية انتشار فيروس (كورونا المستجد) هناك.

وتوقع تأثر عدد من القطاعات الاقتصادية سلبا نظرا إلى تأثر الاقتصاد الصيني لاسيما قطاعي صناعة التكنولوجيا وصناعة السيارات وشركات الطيران إضافة إلى تأثر دول العالم التي تستورد المنتجات الصينية. ورأى أن مخرجات وقرارات (أوبك +) ستعتمد على تقدير مدى انتشار فيروس كورونا المستجد وإمكانية احتوائه.

القطاع الخاص غير النفطي السعودي ينمو 3.3 % في 2019

قالت الهيئة العامة للإحصاء السعودية إن الناتج المحلي الإجمالي للمملكة حقق نموا سنويا بلغت نسبته 0.3% في عام 2019، مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.4% في عام 2018.

وأضافت الهيئة في بيان، أن النمو المحقق خلال العام الماضي، يرجع في الأساس إلى النمو المحقق في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة 6.3%، وأنشطة التأمين وخدمات الأعمال بنسبة 8% وأنشطة النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 5.6%.

وحقق النمو في القطاع غير النفطي زيادة قدرها 3.3% متجاوزا التوقعات، نتيجة النمو في القطاع الخاص بنسبة 3.8% في حين حقق القطاع النفطي تراجعا قدره 3.6% في عام 2019.

وأوضح البيان أن سبب تراجع النمو، يعد إلى تحقيق بعد الأنشطة الاقتصادية نموا سالبا، إذ سجلت أنشطة الكهرباء والغاز والمياه أقل معدل نمو بانخفاض قدره 4%، تليها أنشطة البترول والغاز الطبيعي بانخفاض قدره 3.7%، ثم نشاط تكرير البترول بانخفاض قدره 3.2%، وحققت أنشطة الصناعات التحويلية باستثناء تكرير البترول انخفاضا قدره 0.9%.

وأشار البيان إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بالأسعار الجارية بلغ 2.974 مليار ريال العام الماضي، محققا ارتفاعا قدره 0.8% عن العام السابق، وساهمت أنشطة البترول والغاز الطبيعي بنسبة 27.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

«أرامكو السعودية» تستحوذ على «سابك» بموافقة المفوضية الأوروبية

أعلنت شركة أرامكو السعودية، أمس الأحد، أن عملية استحواذها المقترحة على حصة أغلبية 70 بالمئة في شركة سابك السعودية، من صندوق الاستثمارات العامة السعودي، قد حصلت على موافقة غير مشروطة من المفوضية الأوروبية. وقالت الشركة في بيان على موقع البورصة السعودية، إنه وبموافقة المفوضية الأوروبية، تكون عملية الاستحواذ المقترحة قد حصلت على الموافقة غير المشروطة في جميع الدول والمناطق القضائية، التي يلزم فيها تقديم طلبات مسبقة لموافقة هيئات مكافحة الاحتكار.

وتحتاج مثل هذه الصفقات الضخمة وبحصص استحواذ كبيرة، لموافقة المفوضية الأوروبية، لمنع حدوث احتكار في أي من الدول نتيجة لانتشار أعمال شركة أرامكو في العديد من الدول الأوروبية والعالمية.

وأضافت الشركة التي تعتبر الأكبر عالميا في صناعة النفط، أنه يبقى إغلاق الصفقة المقترحة، الخاضع لشروط الإغلاق المعتادة المتبقية الواردة في اتفاقية شراء الأسهم.

وفي مارس 2019، وقعت «أرامكو»، صفقة استحواذ على 70 بالمئة من «سابك» السعودية، تمثل حصة صندوق الاستثمارات العامة السعودية، بقيمة 69.1 مليار دولار، علماً بأن «سابك» هي أكبر شركة بتروكيماويات في الشرق الأوسط والرابعة عالميا.

الرميان: «أرامكو» قد تطرح حصة جديدة للاكتتاب

ياسر الرميان

قال رئيس مجلس إدارة شركة أرامكو السعودية، ياسر الرميان، إن الرياض منفتحة أمام بيع المزيد من أسهم أرامكو، لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ خطط التنوع الاقتصادي في السعودية.

وأضاف الرميان في مقابلة مع ديفيد روبنشتاين – الشريك المؤسس لمجموعة كارليل جروب الأميركية للاستثمار – إن السعودية قامت بالفعل بجمع نحو 30 مليار دولار، عن طريق طرح أسهم من «أرامكو» للاكتتاب العام في الرياض، العام الماضي، وتخطط حالياً لبيع المزيد من الأسهم، مع احتمال أن يكون الاكتتاب خارج المملكة هذه المرة.

ولفت قائلاً: «إذا وجدنا أي بورصة أوراق مالية نعتقد أنها ستوفر لنا مستثمرين جيدين، سنفكر في الأمر بالتأكيد»، في إشارة إلى احتمال طرح أسهم أرامكو في أي بورصة خارجية.

وبدأت أرامكو بالفعل، مناقشاتها مع بنوك وول ستريت لوضع سيناريوهات لإدراج أسهم الشركة في الخارج. يشار إلى أن عائدات مبيعات الأسهم يتم تحويلها إلى صندوق الاستثمارات العامة، والذي يهدف إلى تمويل الصفقات الدولية ومشاريع التنويع المحلية بالسعودية.

بوتن: أسعار النفط مقبولة وقادرون على التعامل مع آثار «كورونا»

فلاديمير بوتن

قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتن، إن أسعار النفط الحالية مقبولة، وإن بلاده تملك الأدوات للتعامل مع أي آثار سلبية لانتشار فيروس «كورونا» على الاقتصاد العالمي. وأضاف بوتن أنه ينظر إلى مجموعة أوبك كآلية فعالة للحفاظ على الاستقرار طويل الأجل. وأكد الرئيس الروسي إن روسيا مستعدة لشتى الاحتمالات في أسواق النفط عقب تراجع عالمي في أسعار الخام بسبب بواعث القلق من الفيروس المستجد.

وخلال الأيام القليلة الماضية، هوت أسعار النفط لأدنى مستوياتها فيما يزيد عن عام، مما يضعها على مسار تسجيل أكبر تراجع أسبوعي فيما يزيد عن 4 سنوات، في الوقت الذي أجج فيه الانتشار السريع لفيروس «كورونا» المخاوف من تباطؤ في الطلب العالمي. وتراجع أكثر عقود خام برنت نشاطا للتسليم في مايو 1.37 دولار، أو ما يعادل 2.7 بالمئة إلى 50.36 دولار للبرميل، وهو أدنى مستوى في 14 شهرا. وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.33 دولار، أو ما يعادل 2.8 بالمئة، إلى 45.76 دولار للبرميل.

وتراجع الخام الأميركي نحو 14 بالمئة هذا الأسبوع، وهو أكبر تراجع أسبوعي منذ مايو 2011. وتأمل أسواق النفط في أن تخفض منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاؤها، بمن فيهم روسيا، الإنتاج على نحو أكبر.

وقالت المجموعة المعروفة باسم «أوبك+» إنها ستتبنى نهجا مسؤولا في أعقاب تفشي الفيروس. ومن المقرر أن تجتمع المجموعة، التي تخفض الإنتاج حاليا بمقدار 1.7 مليون برميل يوميا لدعم الأسعار، في فيينا في الخامس والسادس من مارس.

استعدادًا لـ «المؤتمر الاستثماري التجاري في البحيرات الكبرى الأفريقية»

مستثمرو الشرق الأوسط يبحثون في دبي فرص الاستثمار بأفريقيا

اجتمع مستثمروا الشرق الأوسط في الإمارات للمشاركة في لقاء ترويجي لـ «المؤتمر الاستثماري التجاري في البحيرات الكبرى الأفريقية».

ونظم اللقاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بالتعاون مع «الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي» بالإمارات لتنظيم اللقاء الترويجي استعداداً لتنظيم المؤتمر في الفترة بين 18– 20 مارس المقبل في العاصمة الرواندية كيغالي، بهدف تسليط الضوء على أبرز الفرص الاستثمارية والتجارية في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية.

ويعد اللقاء منصة مثالية للمستثمرين ومؤسسات القطاع الخاص في الإمارات ودول الشرق الأوسط لاستكشاف المجالات التي يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيها والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالمنطقة.

وأكد الدكتور سيدي ولد التاه، مدير عام المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، أن المصرف يواصل التزامه المطلق بدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية.

وأضاف مدير عام المصرف العربي، أن اللقاء الترويجي منصة مهمة تتيح للمستثمرين ومؤسسات القطاع الخاص من الإمارات ودول الشرق الأوسط فرصة استكشاف النشاطات الاستثمارية الممكنة في اقتصادات الدول المحيطة بالبحيرات الكبرى.

في السياق ذاته قال محمد المزروعي، رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي بالإمارات، إن الهيئة تدعم مؤسستها الشقيقة المتمثلة في المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في دول البحيرات الكبرى الأفريقية في عدة مجالات من بينها الجانب التنموي فيما يتعلق بصغار المنتجين والفلاحين باعتبارهم يشكلون النسبة الأكبر في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني والقطاع الزراعي على وجه الخصوص.

الدولار يستقر أمام الدينار عند مستوى 0.305 واليورو يرتفع

استقر سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الدينار الكويتي أمس الأحد عند 0.305 دينار في حين ارتفع اليورو إلى 0.336 دينار مقارنة بأسعار يوم الاثنين الماضي.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني أمس، إن سعر صرف الجنيه الإسترليني انخفض إلى 0.391 دينار فيما ارتفع الفرنك السويسري إلى 0.316 دينار وبقي الين الياباني عند مستوى 0.002 دون تغيير.

يذكر أن أسعار الصرف المعلنة من بنك الكويت المركزي هي لمتوسط الأسعار اليومية للعملة ولا تعكس أسعار البيع والشراء الفعلية.

بنك التصدير والاستيراد السعودي يبدأ أعماله منتصف الربع الثاني

ينتظر أن يبدأ بنك التصدير والاستيراد أعماله رسميا منتصف الربع الثاني من العام الجاري، بعد أن وافق مجلس الوزراء خلال فبراير الماضي على تنظيمه.

وقال مازن الجاسر المتحدث الرسمي لهيئة تنمية الصادرات السعودية، «إن الجهة المعنية بهذا الأمر تعمل حاليا على إعداد آليات إطلاق البنك التي تعتبر في مراحلها الاخيرة، ليبدأ من هذا الموعد بدء استقبال الطلبات من المصدرين».

وفي ورشة عمل عقدتها هيئة تنمية الصادرات بالتعاون مع الهيئة العامة للزكاة والدخل في الرياض الأسبوع الماضي أوضحت الورشة، أن الهيئة تعمل مع الجهات ذات العلاقة لاستكمال الإجراءات النظامية لتأسيس البنك، بعد أن عملت على إجراء دراسة تفصيلية تم من خلالها إجراء تقييم شامل لاحتياجات المصدرين والبيئة التمويلية الحالية والمعايير الدولية المتعلقة بهذا الشأن.

وفيما يختص بالضرائب المتعلقة بالصادرات، كشفت الورشة أن الدول الخليجية المطبقة لضريبة القيمة المضافة والانتقائية تعمل حاليا على نظام «العمل الضريبي الموحد»، على غرار الاتحاد الجمركي الموحد لدول مجلس الخليج التعاوني.

وبينت الورشة، أنه في حال إطلاق نظام العمل الضريبي الموحد، ستخضع الصادرات الموجهة إلى دول الخليج المطبقة لنظام الضرائب حاليا، لضريبة 5 في المائة، إذ يهدف هذا النظام إلى توحيد الضرائب بين تلك الدول، في حين ستخضع الصادرات الموجهة إلى الدول غير الخليجية إلى ضريبة بنسبة صفر، مشيرة إلى أن الإعفاء الجمركي للخدمات والسلع لا يعني الإعفاء من الضرائب. ولفتت الورشة إلى أن الخدمات التي تم توريدها إلى عميل ليس له مقر إقامة في أي دولة عضو (دول الخليج) سيتم إخضاعها لنسبة الصفر في حال استيفائها للشروط الستة الخاصة بها، المتمثلة في ألا يقع توريد تلك الخدمات في أي دولة عضو، وأن يكون للشخص الخاضع للضريبة دليل على أن العميل له مكان إقامة خارج دول الخليج.

وذلك علاوة على ألا يستفيد العميل أو أي شخص آخر من الخدمات أثناء تواجد أي منهم في دولة عضو، وألا تؤدى الخدمات على أي سلعة ملموسة أو عقار متواجد داخل دولة عضو أثناء عملية التوريد، وأن يرغب المورد في أن يتم استهلاك الخدمات من قبل العميل خارج إقليم دول المجلس، وألا يكون لدى المورد دليل على أنه سيتم الانتفاع من تلك الخدمات داخل إقليم دول المجلس.

وأعلن مؤخرا بندر الخريف وزير الصناعة والثروة المعدنية، اعتزام الوزارة إطلاق البنك ليكون داعما للقطاع الصناعي، الذي تعول عليه الدولة في صناعة التنمية، مضيفا أنه من خلال البنك سيتم إطلاق التجمعات الصناعية المختلفة كمفهوم يتم من خلاله بناء أفكار صناعية والعمل على تقريب المصانع العاملة في نشاط واحد.

وأوضح الخريف، أن قطاعي الصناعة والتعدين من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعول عليها المملكة في التنوع الاقتصادي، لذلك جاء فصل قطاع الصناعة والتعدين وجعلها وزارة مستقلة ليؤكد الجدية في توفير فريق عمل يختص بدعم هذين القطاعين لتنويع مصادر الدخل وإحداث تغيير حقيقي في نوعية التنمية المستهدفة.